وهو الملايم للمطابقة بين المتعاطفين على انه لا يحتاج الى تقدير عامل مع افادة
المبالغة من صيغة الامر على بناء المفاعلة التي هي موضوعة للمبالغة
فالمعنى احذر حذرا البتة تفخيم لفظ الالف من بين الحروف المستفلة
الا انها مقيدة بما اذا كانت بعد حرف مستفل لانه اذا كانت بعد حرف
مستعل فانها تكون تابعة له في التفخيم بناء على القاعدة المقررة من ان مخرج
الالف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجوده وعدمها بعدمه
ولذلك لا يكون قبل الالف الا مفتوح فحيث كانت الالف بعد حرف
مستعل او شبهه مما يستحق التفخيم استعلت الالف للزومها له
ففخمت فحيث كانت مع حرف مستفل استفلت الالف للزومها فرققت
والمراد بشبه الحرف المستعلي الراء المفتوحة لانها تخرج من طرف اللسان
وما يليه من الحنك الاعلى والحنك الاعلى محل حروف الاستعلاء
وبهذا المبنى تحقق الشبهة بين الراء وحروف الاستعلاء في المعنى
كذا قرره ابن المص وغيره ثم قال ولا اعتبار بقول من قال ينبغي
المحافظة على ترقيق الالف خصوصا اذا جاءت بعد حروف الاستعلاء الذي
فان [illegible] ما ذكرناه هو الحق وقول الناظم محمول على ما ذكرناه
وبه ناخذ يعني ولو كان لفظه مطلقا لكنه ينبغي ان يعتبر مقيدا
جمعا بين قوله وقول غيره من المحققين وقد قال ابن المص في شرح ان
الالف اذا وقعت بعد حرف التفخيم تفخم تبعا لما قبلها نحو طال
وقال والعصا لان الالف لا حيز لها حتى توصف بالترقيق
والتفخيم فتكون تابعة لما اتصلت به انتهى وبه يعلم ضعف ما
مشى عليه ابن المص في التمهيد وجزم به [illegible] شيخه الجندي حيث قال
ان تفخيمها بعد حروف الاستعلاء خطأ انتهى فلا ينبغي حمل كلامه
هنا على اطلاقه كما جوزه بعض الشراح فان المصنف صنف
التمهيد اولا في سن البلوغ والعمدة على ~~[illegible]~~
تصنيفه [illegible] وقع اخرا وهو الحق كما جزم به القسطلاني

وقال الشارح

في نسخة بالتفخيم [illegible] فالتقدير [illegible]
حاذر من تفخيم [illegible] خصوصا الالف

وقال الشارح الرومي لما اشتهر عند بعض الاعاجم لا سيما الاكراد
الاكراد تفخيم الالف حيث يصيرونها كالواو امر الناظم بالتحرز عن بالتحرز
مثل هذا التفخيم لا عن تفخيمه مطلقا لما سبق من ان الالف بعد
حروف الاستعلاء [illegible] تفخم اتفاقا ثم قال وانما حملنا
كلامه على ذلك بناء على ان تقدير كلامه بان يقال ترقيق الالف اذا يجب
كان بعد حرف مستفل كما فعله ولد المصنف في شرحه مما لا تساعد
العبارة فحمل كلامه على هذا التقييد لا يخلو عن التعقيد قلت وكذا حمل
التفخيم الذي ضد الترقيق المعروف بين اهل التحقيق على التفخيم
العرفي اللغوي عند العامة بعيد عن اصطلاح الخاصة واما الاطلاق في
والتقييد فقد وقع في كلام الفصحاء والبلغاء مما لا ينكره احد عن
من العقلاء ثم قال واما السكوت عن التحرز عن تفخيمه اذا كان بعد حرف
مستعل فلانه امر ظاهر لا يحتاج الى التصريح الى التصحيح بذكره اذ
يعرف كل من له ادنى دراية ان الحروف اذا فخمت حركتها او رققت
رققت فكذا ما يكون تابعة لحركتها اعني الالف وهذا من الظهور
بحيث لا يساعد اللسان خلافه فلا حاجة الى التعرض لامثاله
قلت اما قوله انه امر ظاهر فليس يقول به الاكابر وعلى تقدير ظهوره عند المصنف
عند الخاصة لا بد من تحريره وتقريره في مقام تعليم العامة فالقول بقول
ابن المص عند المحقق دون المتعسف وقد ابعد الشارح حيث
قال الظاهر ان مراده بالالف الهمزة مطلقا مصدرة كانت او متوسطة
او متاخرة اذ الالف لازمة لفتحة ما قبلها فليس له صفة ايضا من ترقيق
وتفخيم انتهى ووجه البعد لا يخفى اذ الهمزة حيزها محقق وحلقية
والالف جوفية هوائية فلا يصح بصحيح اطلاق احدهما على الاخرى
الا على طريقة مجازية دون ارادة حقيقة مع انه لا فائدة لافادة
لذكرها مع دخولها في عموم ما قبلها وانما حذر من تفخيم الالف لانفتاح
الفم عند تلفظها بها يؤدي الى تسمين الحروف وتفخيمها وقال الشارح
وذلك لا

قوله وكذا حمل التقييد على قيد الحذر بما بعد مستفل [illegible] ان اريد العام ليتفق الترقيق وحظاء [illegible] ان قصد الخارجي لاستيفاء [illegible] اصل التفخيم [illegible] مستعل صحة [illegible] على الثاني دون الاول
فتامل